### «شل» تسلم عمليات حقل مجنون النفطي للحكومة العراقية

# أميركا تحاصر نفط إيران.. وتحث حلفاءها على وقف استيراده

◆ إيران: من المستحيل إخراج نفطنا من السوق «بسهولة»

◆ توتال: الطلب على الغاز سينمو بوتيرة أسرع من النفط

حقل مجنون النفطي في البصرة

غاز مشتعل على منصة إنتاج نفط

قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأميركية إن الدول المُشترية للنفط من إيران يجب أن تستعد لوقف جميع الواردات منها، بدءاً من نوفمبر، مع إعادة فرض الولايات المتحدة عقوبات على طهران.

وأبلغ المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه الصحافيين قائلاً: «سنعزل تدفقات التمويل الإيرانية، ونتطلع إلى تسليط الضوء على مجمل السلوك الإيراني الخبيث في المنطقة»، بحسب «رويترز».

وأضاف أن الولايات المتحدة لا تخطط لتقديم أي استثناءات بشأن واردات النفط من إيران، بحسب «رويترز».

وقال المسؤول بوزارة الخارجية الأميركية أيضاً إن وفداً أميركياً سيتجه إلى الشرق الأوسط الأسبوع القادم، لتشجيع منتجي النفط الخليجيين على ضمان إمدادات نفط عالمية، مع فصل إيران عن السوق في نوفمبر.

وبدأت العقوبات الأميركية تضغط على عمليات شحن النفط الإيراني، حيث يستعد مشغلو الناقلات والحاويات لإنهاء الأعمال التجارية مع إيران قبل العقوبات الأميركية المفترضة على القطاع النفطي الإيراني في نوفمبر المقبل.

ويأتي هذا بينما يتواصل مسلسل انسحاب الشركات العملاقة من إيران، منها «لوك أويل» الروسية النفطية و«توتال» الفرنسية و«ميرسك» الدنماركية، وبريتش بتروليوم «BP» وأيني الإيطالية ENI التي وقعت اتفاقية لدراسة حقول النفط والغاز مع إيران.

وقالت أكبر شركتين للشحن في العالم، وهما «ميرسك» الدنماركية وشركة البحر المتوسط للشحن التي تتخذ من سويسرا مقرا لها، إنهما ستخفضان شحنات البضائع العامة إلى إيران، بينما قال أصحاب الناقلات إنهم يعتزمون نقل سفنهم إلى دول أخرى منتجة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا، بحسب ما نقلته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية.

قال مسؤولان بقطاع النفط العراقي امس الأربعاء إن شركة النفط الكبرى رويال دتش شل تخارجت من حقل مجنون النفطي وسلمت جميع عملياته هناك لشركة نفط البصرة التي تديرها الدولة.

واجتمع مسؤولون من شل ونفط البصرة امس الأربعاء لاستكمال خروج شل وتسليم حقل مجنون.

وقال مسؤول نفطي عراقي بعد الاجتماع "تمت عملية التسليم بسلاسة دون أي مشكلات".

كما قال مسؤول إيراني بقطاع النفط لوكالة تسنيم شبه الرسمية للأنباء امس الأربعاء إن إخراج النفط الإيراني من السوق العالمية لا يمكن أن يحدث بسهولة وفي أشهر قليلة مثلما تطالب الولايات المتحدة.

وأضاف المسؤول "إيران تصدر إجمالا كمية قدرها 2.5 مليون برميل يوميا من الخام والمكثفات والتخلص منها بسهولة وفي غضون أشهر قليلة مستحيل".

كان مسؤول بوزارة الخارجية الأمريكية قال اول امس الثلاثاء إن الولايات المتحدة طلبت من جميع الدول وقف واردات النفط الإيراني اعتبارا من نوفمبر تشرين الثاني.

قال الرئيس التنفيذي لتوتال للنفط والغاز باتريك بويان إن الشركة الفرنسية تتوقع أن تنمو السوق العالمية للغاز الطبيعي بوتيرة أسرع كثيرا بالمقارنة مع النفط الخام على مدار العقدين القادمين بفضل طفرة في الطلب على الوقود الأقل تلويثا للبيئة في آسيا، وهو استشراف يدعم استثمارات كبيرة قامت بها توتال في الآونة الأخيرة في هذا المجال.

وتتوقع توتال إتمام استحواذ بقيمة 1.5 مليار دولار على أصول الغاز الطبيعي المسال لإنجي في يوليو ، مما يجعلها ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد رويال داتش شل، بحسب ما ورد في «رويترز».

وقال بويان في مؤتمر في واشنطن «على مدار العشرين عاما القادمة، نتوقع الكثير من السيناريوهات التي سينمو فيها استهلاك الغاز الطبيعي المسال بوتيرة تقترب من 2% سنويا مقابل 1% أو 1.5 % للنفط».

وتختلف أرقام توتال عن بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية والتي تتوقع أن ينمو الغاز الطبيعي المسال عالميا 1.5% سنويا في المتوسط حتى عام 2050 مقابل 0.7% للنفط الخام.

وحين تنتهي توتال من الاستحواذ على أنشطة إنجي للغاز الطبيعي المسال، فإنها ستملك 10% من السوق العالمية للغاز المسال من 6% في الوقت الحالي.

وتدير توتال 40 مليون طن سنويا من كميات الغاز الطبيعي المسال ارتفاعا من 15.6 مليون طن سنويا حاليا، وستزيد عدد ناقلات الغاز الطبيعي المسال التي تشغلها إلى 13 من 3 ناقلات.

وقال بويان إن توتال تستثمر في سلسلة الغاز الطبيعي بكاملها من الإنتاج إلى التسييل للشحن عبر البحار، وإلى البيع كوقود لتوليد الكهرباء، وفي البتروكيماويات والنقل.

وأضاف أنه من المتوقع أن يقود، الإنتاج المنخفض التكلفة من الحقول الصخرية الأميركية إلى جانب طلب قوي في آسيا وخصوصا في الصين، النمو العالمي للشركة.

# «جي بي مورغان» يجري مشاورات لضم دول خليجية لمؤشر السندات

جي بي مورغان

بدأ «جي بي مورغان» مشاورات بشأن ضم دول خليجية إلى مؤشراته للسندات الحكومية للأسواق الناشئة والتي تحظى بمتابعة واسعة على الرغم من أن عددا من القضايا ما زالت شائكة. ويعتبر مؤشر «جي بي مورغان» EMBI أحد أكثر المؤشرات تتبعا من قبل مستثمري الأسواق الناشئة الذين يستخدمونه كمقياس للأداء.

ولهذا، فإن الانضمام إلى المؤشر قد يشجع عمليات شراء بمئات المليارات من الدولارات في سندات الدولة المنضمة إلى المؤشر بما يخفض تكاليف الاقتراض.

ووفقا لتقديرات «جي بي مورجان» فإن استثمارات بنحو 360 مليار دولار تتبع مؤشراته لديون الأسواق الناشئة بالعملة الصعبة.

وقد تضاف ديون بنحو 150 مليار دولار من الخليج بوزن متوقع يتجاوز 12%. وقد يحدث هذا تدريجيا بمعدل 2% شهريا ولمدة 6 أشهر.

# السعودية تترقب ترقية ثالثة لـ «تداول» خلال العام

السوق السعودي

يترقب السوق السعودي ترقية ثالثة جديدة تتوّج جهود «تداول» وهيئة السوق المالية بعد تحقيق السوق لترقيتين هذا العام.

ومن المتوقع أن تجذب ترقية تداول إلى مؤشر فوتسي راسل في مارس الماضي نحو 20 مليار دولار خلال السنوات المقبلة مع ارتفاع نسبة ملكية الأجانب، كما من المتوقع أن تجذب 5.5 مليار ريال من الصناديق «غير النشطة» التي تلحق بالمؤشرات، حيث سيكون وزن السوق السعودية على المؤشر 2.7% على أن يرتفع إلى نحو 4.6% مع الطرح العام الأولي لأرامكو.

أما ترقيته إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، فمن المتوقع أن يجذب تدفقات بنحو 50 مليار دولار حيث سيكون وزنه 2.6%.

وتدرس SP dow jones اليوم ترقية تداول إلى مؤشرها للأسواق الناشئة نهاية هذا العام أو العام المقبل، حيث من المرتقب أن يكون وزنها نحو 2.6%.

ولا تعتبر هذه الترقيات نهاية لعملية التطوير والتحديث التي أنجزتها #السوق السعودية وهيئة السوق المالية، ففي المستقبل القريب، تعتزم إنشاء آلية جديدة للاستقرار السعري. وستطبق هذه الآلية للمرة الأولى في السوق السعودية، استعدادا لطروحات كبيرة بحجم #أرامكو.

كما سيتم اعتماد لائحة جديدة تمكن من طرح نوع جديد من الصناديق اسمها الصناديق المقفلة المتداولة، وهي مثل الريتس، ولكنها بفئات استثمارية أخرى تُتداول وحداتها في السوق المالية.

وستعمل الهيئة على الدخول إلى فئات جديدة من الشركات لم يكن بمتناولها الدخول سابقا بسبب المتطلبات الإجرائية خصوصا في المجالات المحفزة للاقتصاد.

### الدانمارك تلمح لاحتمال تعطيلها للمشروع

# موسكو تطالب واشنطن بعدم تسييس «السيل الشمالي- 2»

طالبت موسكو واشنطن بعدم إقحام السياسة في تنفيذ مشروع الغاز الروسي «السيل الشمالي2–»، والنظر إليه من منظور تجاري بحت.

وقال نوفاك للصحفيين عقب اجتماعات عقدها في واشنطن مع وزيري الخزانة والطاقة الأمريكيين، إنه أكد للأمريكيين أن «السيل الشمالي2–» تجاري بحت ومجد من الناحية الاقتصادية بالنسبة لأوروبا، ويصب في مصلحة مستهلكي الغاز هناك، ويضمن توفير احتياجات الدول الأوروبية من موارد طاقة صديقة للبيئة.

وأضاف نوفاك أن تنفيذ مشروع كهذا يجب أن يتم على أساس اقتصادي، دون إجراء تقييمات سياسية لهذا المشروع، الهادف لضخ الغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بأراضي بلدان الترانزيت.

كما أشار الوزير إلى أنه بحث مع وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين مسألة العقوبات الأمريكية التي فرضت على روسيا في الأشهر الماضية، وتهدف لمنع الشركات من الاشتراك في مشاريع الطاقة الروسية.

وتعارض واشنطن انطلاقا من اعتبارات جيوسياسية تنفيذ مشروع «السيل الشمالي2–»، وتحاول عرقلة تنفيذه، ويشير الكثير من الخبراء إلى أن واشنطن تسعى بذلك لإعطاء ميزة تنافسية لإمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة إلى أوروبا.

ألمحت الدنمارك لاحتمال عرقلة مشروع الغاز الروسي «السيل الشمالي2»، رغم حصول المشروع الذي يهدف لضخ الغاز من روسيا إلى غربي أوروبا على التراخيص اللازمة من السويد وألمانيا وفنلندا.

وقال رئيس الوزراء الدنماركي لارس لوكي راسموسن في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأوكراني، إن بلاده من الممكن أن تصدر قانونا يمنح الأساس القانوني لإعاقة أو تأجيل تنفيذ مشروع «السيل الشمالي2–».

وأضاف أن مسألة تنفيذ المشروع يجب أن تطرح للمناقشة على مستوى أوروبا ككل.

و«السيل الشمالي2–» هو مشروع يهدف لضخ الغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا مباشرة عبر قاع بحر البلطيق دون المرور بأراضي بلدان الترانزيت، وسيمتد بموازاة «السيل الشمالي1–».

وسيتجاوز طول الأنبوب الجديد 1200 كيلومتر، وسيمر عبر المناطق الاقتصادية الحصرية والمياه الإقليمية لخمس دول هي روسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا، وحصل على التراخيص اللازمة من جميع الدول باستثناء الدنمارك.

ومن المقرر أن يبدأ تنفيذ المشروع في نهاية 2019، وتشارك فيه عدة شركات عالمية هي «غازبروم» الروسية التي تمتلك 50% منه، و«كونسورتيوم» مكوّن من 5 شركات طاقة أوروبية تحتفظ بالـ50% المتبقية منه بواقع 10% لكل منها، في ظل كلفة إجمالية تصل إلى 8 مليارات يورو.

# الدين الفيدرالي عند أعلى مستوى منذ الحرب العالمية الثانية

الفيدرالي الاميركي

كشف مكتب الميزانية في الكونغرس أن الدين السيادي الأميركي على وشك بلوغ أعلى مستويات تاريخية، محذرا من أن خدمة الدين ستعادل بعد ثلاثة عقود نفقات الضمان الاجتماعي، مع ارتفاع معدلات الفائدة وتزايد الحاجات المالية للبلد.

ورسمت التقديرات السنوية للهيئة المستقلة في الكونغرس صورة قاتمة للوضع المالي للولايات المتحدة، متوقعة أن ترتفع نفقات الفائدة بمقدار الضعف خلال السنوات العشر المقبلة، من 1.6% من إجمالي الناتج الداخلي هذا العام إلى 3.1% في 2028، وفقا لوكالة «فرانس برس».

وتابع التقرير أنه في 2048 ستصل نفقات الفائدة إلى مستوى قياسي تاريخي يمثل 6.3% من إجمالي الناتج الداخلي، مشيرا إلى أنه في هذه الحالة «سيكون تسديد الفائدة موازيا لإنفاق الدولة على النظام التقاعدي والتي تشكل حاليا أعلى نفقات» تتحملها الدولة. وينطلق تقرير مكتب الميزانية من مبدأ أن الاحتياطي الفيدرالي سيواصل في الوقت الحاضر رفع معدلات الفائدة على ضوء تسارع النمو والتضخم ومستوى البطالة المتدني. ورأى أن الدين الفيدرالي الذي يصل حاليا إلى 78% من إجمالي الناتج الداخلي، وهو أعلى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية، سيقارب 100% من إجمالي الناتج الداخلي بعد عشر سنوات، و152% عام 2048 وهو «أعلى مبلغ بفارق كبير في تاريخ البلاد».

أما النفقات الفيدرالية الإجمالية عدا خدمة الدين، فسترتفع من 19% من إجمالي الناتج الداخلي حاليا إلى 23% عام 2048، ولا سيما بسبب تزايد كلفة البرامج الاجتماعية من نظام التقاعد والضمان الصحي للأكثر فقرا وللمسنين.

وتوقع مكتب الميزانية أن تراوح عائدات الدولة بمستواها خلال السنتين المقبلتين نتيجة التخفيضات الضريبية الكبرى التي أقرتها إدارة ترمب والمطبقة لثماني سنوات بالنسبة لضريبة الدخل، على أن ترتفع العائدات بصورة طفيفة بعد ذلك لتحقق زيادة عالية عام 2026 عند رفع ضريبة الدخل على الأفراد مجددا.

# ارتفاع الدين العام في مصر لمستوى جديد

البنك المركزي المصري

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، ارتفاع إجمالي الدين العام المحلي للبلاد 8% في النصف الأول من السنة المالية 2017–2018، بالمقارنة مع مستواه في نهاية يونيو 2017.

وأوضحت الأرقام التي وردت في نشرة شهر أبريل للبنك المركزي، أن إجمالي الدين العام الداخلي بلغ 3.414 تريليون جنيه (190 مليار دولار)، ارتفاعا من 3.160 تريليون في يونيو الماضي، في حين زاد الدين المحلي بنحو 12 بالمئة مقارنة مع 3.052 تريليون جنيه في ديسمبر من 2016.

وارتفع الدين الخارجي للبلاد بنحو خمسة بالمئة إلى 82.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر الماضي بالمقارنة مع مستواه في نهاية يونيو 2017.

وتعكف الحكومة المصرية على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شمل فرض ضريبة القيمة المضافة وتحرير سعر الصرف وخفض الدعم الموجه للكهرباء والمواد البترولية سعيا لإنعاش الاقتصاد وإعادته إلى مسار النمو وخفض واردات السلع غير الأساسية.